

اجزائها لوجود القصد البدوي من غير منافاة لما فيه بقدره وفي نسخة وانما  
 مباشرة في الآخرة يقصد من العبادات في المخلوب وهو لا ينطبق لعدم قصد  
 قائلها وهي من البدوي والقائل والمخلص انما يخلص عند القصد البدوي  
 ينطبق ان العبادات مباحة لظواهرها لعدم النية التي عليها هذا والشواهد  
 وهي ان النية شرط لكل عبادة من حيث انها عبادة لان حيث توقعه  
 ذاتها عليها لان ذلك نقص في الفروع لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنية  
 بالنية فان قصدتها وصارها نية انقلب عليها والافلا وكل امرئ ما نوى  
 بذلك العوام قضاء او أداء فانجلى اليه نية ما نوى كما بينت في شرح رياض  
 الصالحين للذوي رواة غير منقطعة عن النية بعد نية هو وعنه عليه  
 وعنه محمد بن ابراهيم وعنه محمد بن سعد بن شاذان فلاتم قوله وهو حديث مشهور  
 لا اعتبار بقدر الرواة في كل طبقة فونق اثنين الا ان ارادوا شيئا على الآخرة  
 كما هو استعمل المشهور عند المتقدمين وهم انما في قولهم انما يخلص من القاصد  
 كمنه في الاحاديث المشهورة على الانية وقولهم انما يخلص من القاصد  
 في الاحاديث المشهورة خصة الانية السنية الزامها ان جرى على طريق  
 المتقربين من ان سادس السنية الموقوفة فالاستثناء منقول وان جرى على سنية  
 المتأخرين واوهم ان يظهر من ان سادسها انما مائة فالاستثناء منقطع وقد  
 ثبت طرفة عين على اوله كل من شرى للادكار والراغبين للامام الذوي والنية  
 شرعا ارادة العود بالعمل الا انه في الابعة عليه اللطيف المرونة  
 عنده المتصلة بما ولا حقيقة كنية التيمم عند سجدة الوضوء او حكا كنية الصوم  
 في اول النهار والارادة وهي بالقلب امتزاز عن مجرد التلقظ باليقين باللسان  
 من ارادة له بالقلب وزعمه عليه وعن حديث النفس انما يتحقق به من عمل  
 امر لا يدعه والقرينة ان الامة بالمرغ متدارضه عن ارادة ان امتزاز  
 عن ارادة المخلص المحبط للشواهد وقولنا ان النية على الضل اخرج به في القصد  
 للنية المتشكك في قصد اليا والمخلوب بقصد والمتمثلة باقوال امتزاز  
 عن الامم من تامل الطاعة عمدا ومخبره من نية ذلك فان من اراد بها صلوة  
 الظهر عمدا او نحوها من العتق قاجل لا يدرك ذلك مما ياتي عليه على تعيين  
 من ذلك وان كان موقوفا بشرط الصلح كاقول ان النية كانت حالها كالاستثناء

الاصوم

الاصوم ان شاء الله تعالى فانه المصلحة في كل عمل انتم نيتت انتم انتم  
 فيما يوجب القصد بشرط وقدرنا وانما اذ لا يصح عليه تعينها المذكور  
 انما القصد الاضطرالي المعتبر بها من الاجور من ذكر من المعصية وفيه النية  
 تلك الارادة تكون بخارضة عن كل من النية والامل وكذا انما ذكر في  
 الارادة لغير الصلح او استثناء الارادة لغير الصلح في العمل بوجوبها  
 في الاضطرالي او حكا وقولنا ان حكا حياها كيقول في الاضطرالي  
 عند النية عند وجودها اعتبرنا نية الارادة عند العمل في المال الصلح من  
 المال المخرج عن فائدة ليس وقت التوقف لكنه في طم والقوم بوجوب الصلح  
 النهار في رمضان والذمزا المعين والتفعل ويصل الصوم من العيوب في الطبع  
 العجز في غيرها من انواع الصيام ولا يظفره الصلوة بوجوبه في التيمم الى  
 الكوع عند الرمي رما ثم عاود منه في الزهيد الموقوف انما في اوله نية  
 فكل من ذلك اذا وقع فيه ما ذكرنا كالمقتضى ما قوله **الاصوم** في نية اوله انما  
 ادراك الفهم الا اني وهو العاشر من اوقات القلب الامم الصلح وتوقف  
 بقوله هو ارادة اجماع الوقت المترجي بقوله ما يمكنه انما استثناء ولا يظفر  
 صلاح اتمامه وذلك فلا يكون من ذلك وعنه العلم انما في الامة  
 الا ان لا يراعى الكسب هو ترك العمل بالعبادة عليه في الطاعة ام  
 المقوت بها الا اني وانما صارت الامم ادراك الوقت المترجي في نية وفيها وهو  
 اعني ما قبله وحسوة القلب ان عدم تاييده بالموعظ والزوم وتفضل  
 بعدم ذكر الموت فاذره بلين القلب ورفعه وبعين امر العاطية وبه  
 وما جوده من العجز والبرزخ والحساب وتفضل ايضا بلحمن ام الشهرة  
 عاصية الرضا عنده وتعلق قلته بجنتها نيتها راس في طمطية وما الاستعمال  
 بها عن الآخرة انما الرضا المتحصل بها الا لاجرة من الآخرة لان للرسائل  
 كالمقاصد فلا زال الامل بصفة الفاعل من الامل لغوة رجائه في الاستعمال  
 وطولها يستعمل في حالها وتكتمها بالمشقة وعمل وجهه في الاستعمال  
 فاذا نوى نواها من الشهوة ان الفطن في السن في الشهوة وذلك  
 نظارة الضميمة عن اللاتب وعمره بالقاهرة ومن المرض في اول الشباب  
 لا يرضع من تعاطي الاسباب وموتها من تحمها من المواضع التي كتب محمد  
 قوة الحاضرة للحي لا فيه الحاجة وقت نزول الكبر والمرض به وبما يرضع في اليقين

على العمل